

الأثاث المستعمل يكشف غلاء المعيشة وتحولات السكن ورواج البيع على السوشيال ميديا



الاثنين 20 يوليو 2026 02:00 م

رصدت مجموعات بيع الأثاث المستعمل في 5 مناطق بالقاهرة الكبرى توسعا في عروض تجهيزات المنازل والأجهزة خلال الشهور الأخيرة ما وفر للأسر بدائل أقل كلفة وأبرز عبارة استعمال سوري بوصفها وصفا تسويقيا للجودة وحسن الاستخدام

ويكشف هذا النشاط نتيجة مباشرة لسياسات اقتصادية أضعفت القدرة الشرائية ورفعت كلفة تأسيس المنازل بينما وجدت أسر مصرية وسورية نفسها مضطرة لبيع مقتنياتها أو شراء المستعمل لتجاوز أسعار جديدة لم تعد تناسب دخولها الشهرية

بدائل أمام موجة الغلاء

وبحسب العروض المتداولة أصبحت مجموعات الأثاث والأجهزة المستعملة نقطة اتصال يومية بين أصحاب المنازل والمشتريين إذ تسمح الصور والأسعار والموقع الجغرافي بإتمام المقارنة قبل المعاينة واختصر الوقت الذي كانت تستهلكه جولات الأسواق التقليدية

وفي المقابل دفعت زيادات أسعار الأجهزة المنزلية خلال 2026 بنسب تراوحت بين 5% و15% قطاعات أوسع من المواطنين نحو السلع المستعملة خصوصا مع ارتفاع الوقود والنقل والخامات وتراجع قيمة الجنيه أمام العملات الأجنبية

ومع تراجع مبيعات الأجهزة الجديدة بنسب وصلت إلى 40% خلال 2025 ظهر المستعمل بديلا عمليا للأسر التي لا تستطيع تأجيل الزواج أو تجهيز المنزل أو استبدال جهاز أساسي توقف عن العمل

كما أن انخفاض السعر لا يمثل الدافع الوحيد للشراء لأن بعض العروض تضم أجهزة وأثاثا بحالة جيدة مع إمكان الفحص المباشر والتسلم السريع ما يجنب المشتري قوائم الانتظار وتكاليف النقل من المعارض البعيدة

ومن ثم تحولت المنصات الاجتماعية إلى سوق مفتوحة تعمل طوال اليوم وتجمع البائع الفردي والتاجر والوسيط داخل مساحة واحدة بينما تسمح التعليقات بتبادل الخبرات وكشف الأسعار المبالغ فيها والتنبيه إلى العيوب أو الإعلانات غير الموثوقة

غير أن غياب الضمان والفاتورة في أغلب المعاملات يترك المشتري معرضا لاكتشاف أعطال بعد التسلم كما يفتح المجال أمام سماسرة يضغطون على البائع المستعجل ويعيدون طرح السلعة بسعر أعلى خلال وقت قصير

علاوة على ذلك تفرض عملية النقل والفك وتركيب تكاليف إضافية قد تقلص فارق السعر خاصة في غرف النوم والمطابخ والأجهزة الثقيلة ولذلك يحسب المشترون التكلفة الكاملة قبل اعتبار أي إعلان صفقة اقتصادية حقيقية

وبناء على ذلك لا يعكس اتساع سوق المستعمل تحسنا في الاستهلاك بقدر ما يكشف انتقال الأسر من شراء المنتج الجديد إلى تدوير مقتنيات قائمة بعدما جعل الغلاء خيارات التأسيس التقليدية بعيدة عن شرائح اجتماعية متزايدة

العروض ترصد تغير السكن

أما التوزيع الجغرافي للعروض فيظهر حضورا واضحا في أكتوبر والرحاب ومدينتي والعبور ومدينة نصر وهي مناطق تضم وحدات مؤجرة ومجتمعات سكنية متحركة بما يزيد عمليات الانتقال وبيع محتويات المنازل عند تغيير محل الإقامة

وبالتزامن مع ذلك يعرض بعض البائعين محتويات الشقة كاملة بدلا من تقسيمها إلى قطع منفردة لأن البيع الجماعي يوفر الوقت ويضمن إخلاء الوحدة في موعد محدد خصوصا عندما يرتبط الإعلان بسفر قريب أو انتهاء عقد الإيجار

ومن ناحية أخرى تمنح هذه الصفقات المشترين فرصة تجهيز منزل كامل خلال أيام بينما يحصل البائع على سيولة عاجلة ويتجنب تخزين الأثاث أو تحمل نفقات نقله إلى محافظة أخرى أو شحنه خارج البلاد

ولزيادة سرعة التنفيذ يدخل الوسطاء بين الطرفين وبعابنون المحتويات ويحددون سعرا إجماليا ثم يبحثون عن مشترين أو تجار إلا أن عمولتهم وفارق إعادة البيع قد يخفضان المقابل الذي يصل إلى صاحب المقتنيات

في الوقت نفسه تكشف الصور المرفقة بالإعلانات اختلاف دوافع البيع بين انتقال داخلي وسفر وتغيير سكن وتجديد منزل وضيق مالي ولذلك لا يجوز تفسير كل عرض على أنه دليل رحيل نهائي أو تغير سكاني واسع

وعلى خلاف الانطباعات المتداولة لا توجد بيانات رسمية تحدد نسبة السوريين بين بائعي الأثاث المستعمل في هذه المناطق كما لا تقدم المجموعات الرقمية عينة إحصائية تسمح بقياس اتجاهات السفر أو الاستقرار بدقة

رغم ذلك توثق الإعلانات لحظات انتقال فعلية في حياة أصحابها لأن تحديد موعد التسلم وبيع التجهيزات دفعة واحدة وطلب إنهاء الصفقة بسرعة مؤشرات واضحة على ضغط زمني يسبق مغادرة المسكن

وبالمثل تعكس غرف المعيشة والمطابخ وغرف الأطفال المعروضة سنوات من الاستقرار والإنفاق الأسري قبل أن تتحول إلى سلع قابلة للتفاوض وهو تحول يوضح الكلفة الإنسانية للانتقال حين تضطر الأسرة إلى تفكيك بيتها خلال أيام

لهذا يؤدي سوق المستعمل وظيفة تتجاوز التجارة لأنه ينقل الموارد من أسرة تغادر مسكنا إلى أسرة تبدأ مرحلة جديدة ويمنح المقتنيات دورة استخدام إضافية بدلا من إهدارها أو بيعها لتجار الخردة بأسعار متدنية

وفي النهاية لا تكشف خريطة الإعلانات وحدها أسباب الرحيل لكنها توضح أن السكن المؤقت وارتفاع الإيجارات وتكاليف النقل وعدم استقرار الدخل عوامل تجعل الاحتفاظ بالأثاث عبئا عندما تتغير خطط الأسرة بصورة مفاجئة

وصف تسويقي الجودة

وتبرز عبارة استعمال سوري داخل بعض الإعلانات بوصفها وسيلة لربط السلعة بالنظافة وقلة الاستهلاك والعناية إلا أن العبارة تظل ادعاء تسويقيا يحتاج المشتري إلى اختبارها بالمعاينة ولا يضمن وحده الجودة أو سلامة الأجهزة

وفي هذا السياق يستخدم البائعون الوصف لجذب المشترين وسط آلاف الإعلانات المتشابهة بينما يستفيد الوسطاء منه لرفع الثقة والسعر وربط القطع بصورة ذهنية منتشرة عن الحرص على الممتلكات المنزلية بين الأسر السورية

وبالتالي تتحول الهوية الوطنية إلى علامة تجارية غير رسمية داخل السوق وهو استخدام قد يساعد على البيع لكنه يختزل جماعة كاملة في صفة استهلاكية واحدة ويتجاهل اختلاف الظروف ومستويات الاستخدام بين بائع وآخر

ومقابل ذلك يبحث المشتري الجاد عن تاريخ الشراء وحالة المحرك والأسلاك والفواتير السابقة وآثار الرطوبة أو الإصلاح لأن هذه المؤشرات تقدم دليلا فنيا أدق من جنسية المالك أو الكلمات المكتوبة في الإعلان

فضلا عن ذلك تكشف المعاملات أن الجودة الفعلية ترتبط بطريقة التخزين والصيانة وعدد مرات النقل ووجود قطع الغيار بينما قد تبدو السلعة نظيفة من الخارج رغم احتياجها إلى إصلاح مكلف بعد التشغيل

لذلك يطلب بعض المشترين تشغيل الأجهزة أمامهم والاستعانة بفني قبل الدفع كما يوثقون الاتفاق وموعد التسليم وتكلفة النقل لتقليل النزاع الذي قد ينشأ بعد مغادرة البائع أو إغلاق حساب الإعلان

وأخيرا يكشف رواج الأثاث المستعمل أزمة معيشية صنعتها الأسعار المرتفعة وتحولات السكن أكثر مما يكشف ازدهارا اختياريا فالسوق يمنح الأسر مخرجا ضروريا لكنه يسجل أيضا عجز الحكومة عن حماية الدخول وضمان سلع جديدة ميسورة